الأنباء
الأربعاء 20 سبتمبر 2017
لمشاهدة الصفحة PDF

111 مليون دولار أولى دفعات لشريحتي الـ 10 و5 سنوات

اليوم.. الكويت تدفع أول عوائد سنداتها الدولية

السندات الكويتية 10 سنوات

سندات 5 سنوات

احمد موسى

تستحق اليوم أولى دفعات عوائد سندات الكويت التي تم طرحها بالأسواق العالمية في مارس الماضي على شريحتين وبقيمة 8 مليارات دولار، حيث ستدفع الكويت اول كوبون بقيمة 111 مليون دولار اجمالي عوائد السندات لشريحتي 10 و5 سنوات.

وستدفع الكويت اول كوبون عن سندات آجال 10 سنوات بقيمة 70 مليون دولار، حيث تستحق عوائد السندات كل 6 أشهر.

وتتداول سندات الكويت آجال 10 سنوات والتي يبلغ إجمالي قيمتها 4,5 مليارات دولار بسعر 103,4٪ لتهبط قليلا بعد ان وصلت منتصف سبتمبر الجاري الى أعلى مستوى لها منذ بدأ تداولها في بورصتي لندن وإيرلندا في 20 مارس الماضي عند 104,3٪.

وتراجعت عوائد السندات الكويتية آجال 10 سنوات إلى 3,1٪، حيث توجد في سوق السندات علاقة عكسية بين سعر السند ونسبة الفائدة، فعندما يرتفع سعر السند ينخفض العائد.

وساهم تراجع عوائد السندات الأميركية في انخفاض نظيراتها الكويتية، حيث تم تسعير السندات الكويتية لنفس الآجال فوق السندات الأميركية، حيث تراجعت عوائد السندات الأميركية آجال 10 سنوات منذ اعلان الكويت طرح سنداتها بالأسواق الدولية وحتى الان من 2,5٪ وقت التسعير في مارس الماضي لتبلغ في سبتمبر الجاري 2,2٪.

وعلى صعيد السندات الكويتية اجال 5 سنوات والتي تبلغ قيمتها 3,5 مليارات دولار، تستحق اليوم اول كوبوناتها، وبقيمة 41 مليون دولار، حيث تستحق عوائد السندات كل 6 أشهر.

وتتداول سندات الكويت آجال 5 سنوات عند 101,65٪ من قيمتها الاسمية، فيما بلغ عائد تلك السندات 2,38٪.

وتشهد سندات الخزينة الأميركية آجال 5 سنوات التي تم تسعير السندات الكويتية لنفس الآجال فوقها تراجع في عوائدها منذ طرح الكويت سنداتها الى الان لتنخفض من 2٪ الى 1,8٪.

ويرى مراقبون ان تثبيت تصنيف الكويت السيادي من قبل وكالة موديز مؤخرا عند Aa2 ومنحها نظرة مستقبلية مستقرة يمنح السندات الكويتية ثقة أكبر من قبل المستثمرين العالميين.

ويرى محللون ان الكويت تملك سندات أميركية عن طريق صندوقها السيادي تبلغ 33 مليار دولار منها 3,3 مليارات دولار سندات قصيرة الاجل و29,7 مليار دولار سندات طويلة الاجل ويبلغ متوسط عوائدها سنويا نحو 600 مليون دولار أي انها تغطي 3 مرات السندات التي طرحتها في الأسواق الدولية التي يبلغ متوسط عوائدها سنويا نحو 220 مليون دولار.

ويضيف المراقبون ان أداء السندات الكويتية في الأسواق الدولية دفع الحكومة الكويتية إلى التفكير مستقبلا في طرح سندات بآجال 30 عاما بالتزامن مع تعديل قانون الدين العام من خلال رفع سقف الاقتراض من 10 مليارات دينار إلى 20 مليار دينار، بالإضافة إلى تعديلات على قانون الدين العام، يمنح صلاحيات إصدار صكوك دين إسلامية.

وقامت الكويت منتصف مارس الماضي بإصدار سندات في الأسواق الدولية على شريحتين، تبلغ قيمة الأولى 3,5 مليارات دولار، وتستحق في عام 2022، في حين تبلغ قيمة الثانية 4,5 مليارات دولار وتستحق في عام 2027 وتم تسعير السندات لأجل خمس سنوات بعائد بلغ 2,88٪ وهامش 75 نقطة أساس، بينما تم تسعير السندات لأجل عشر سنوات بعائد 3,61٪ وهامش 100 نقطة أساس فوق سندات الخزينة الأميركية ذات الأجل المماثل.

وتولى كل من «سيتي جروب» و«إتش إس بي سي» و«جيه بي مورجان» دور منسق الاكتتاب العالمي على السندات، بينما تولى كل من «سيتي جروب» و«دويتشه بنك» و«إتش إس بي سي» و«جيه بي مورجان» و«شركة الوطني للاستثمار» و«بنك ستاندرد تشارترد» دوري الضامن الرئيسي المشارك للاكتتاب والمدير المشارك للاكتتاب.

وبحسب مسؤولي وزارة المالية الكويتي، فإن اللجوء الى الاستدانة من الأسواق الدولية بهدف وقف السحب من الاحتياطي العام لتمويل عجز الموازنة، حيث تقدر وكالة فيتش للتصنيف الائتماني الاحتياطي العام للبلاد بنحو 36 مليار دينار وتم السحب منه لتمويل عجز الموازنة في العامين الماضيين بجانب طرح سندات في السوق المحلي بقيمة ملياري دينار.

وتشير تقارير إلى أن مبيعات السندات الدولية في الشرق الأوسط ارتفعت الى أعلى مستوياتها منذ بداية العام، حيث ارتفعت مبيعات السندات في دول مجلس التعاون الخليجي في الربع الأول بنسبة 359٪ لتصل إلى 24,2 مليار دولار، وذلك بفضل إصدار بقيمة 8 مليارات دولار من الكويت و5 مليارات دولار من سلطنة عمان.

السندات الكويتية تقفز لأعلى مستوياتها منذ الإصدار في سبتمبر والعوائد تهبط

3,1٪ عوائد آجال الـ 10 سنوات و2,3٪ للخمس سنوات

600 مليون دولار متوسط عوائد الكويت من حيازة السندات الأميركية

حقائق عن السندات

- يتم احتساب الفائدة على السندات بمعادلة تتكون من شقين، احدهما ثابت والآخر متغير (عادة يكون الجزء المتغير فائدة السندات الأميركية).
- يتم الإعلان عن سعر السند أثناء التداول بعد الإصدار بنسبة مئوية من سعر الإصدار (101٪ تعني ان سعر السند يتم تداوله بأعلى من سعر الإصدار).
- توجد علاقة عكسية تربط سعر السند بالعائد عليه، حيث كلما ارتفع السعر يتم احتساب الفائدة نسبة الى سعر أعلى وهو ما يخفض العائد والعكس في حالة انخفاض السعر (باعتبار ثبات الفائدة).

يعقد في 26 سبتمبر المقبل بمشاركة شيخة البحر

«الوطني» الراعي الرئيسي لمؤتمر يوروموني

شيخه البحر

أعلن بنك الكويت الوطني عن مشاركته في مؤتمر «يوروموني» كراع رئيسي لدورته التاسعة، والتي ستعقد في 26 سبتمبر المقبل، برعاية ومشاركة وزير المالية أنس الصالح، محافظ بنك الكويت المركزي د.محمد الهاشل، ونائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني شيخة البحر، إلى جانب العديد من صناع القرار والمستثمرين، وستتم مناقشة مختلف الفرص والتحديات الخاصة بمبادرة الحكومة التي أطلقتها مؤخرا تحت شعار «كويت الجديدة».

ويتخلل المؤتمر جلسات حوارية حول مواضيع اقتصادية محورية، يشارك فيها رواد من القطاع الحكومي والخاص وتشمل: البنوك الكويتية، التوقعات الاقتصادية الكلية، أسواق المال (الأسهم وأدوات الدين) والخدمات المالية.

وستتناول نائب الرئيس التنفيذي لمجموعة بنك الكويت الوطني شيخة البحر خلال مشاركتها في الجلسات الحوارية للمؤتمر عدة محاور أهمها: وتيرة تمويل المشاريع التنموية في الكويت خلال السنوات الأخيرة، دور بنك الكويت الوطني في تمويل هذه المشاريع، تأثير التكنولوجيا الحديثة على الصناعة المصرفية في الكويت، كما ستتطرق البحر إلى أهم التحديات التي تؤثر على استراتيجية الوطني في المنطقة، بالإضافة إلى دور البنك في تنمية الكوادر الوطنية في القطاع المالي والمصرفي.

كما ستشارك شركة الوطني للاستثمار في الحلقة النقاشية الخاصة بأسواق المال والتي سيقدمها الرئيس التنفيذي للشركة فيصل الحمد.

ويحرص بنك الكويت الوطني دائما على رعاية مثل هذه الفعاليات المهمة، وذلك انطلاقا من الدور الرائد الذي يقوم به البنك في مجال التنمية الاقتصادية، وفي إطار سعيه الدائم لمد أواصر التعاون بينه وبين كل القطاعات الاقتصادية في الكويت وعلى رأسها القطاع المصرفي والاستثماري، حيث توفر مثل هذه المؤتمرات فرصة للبنك لاستعراض رؤيته لأهم المستجدات على الساحة المصرفية عالميا وإقليميا، وكذلك أوضاع القطاع المصرفي بشكل عام.

«المواشي»: 65٪ نسبة الإنجاز في مسلخ العاصمة

جانب من مشروع مسلخ العاصمة

أعلنت شركة نقل وتجارة المواشي، بأن نسبة الإنجاز لمشروع مسلخ العاصمة المركزي وسوق الماشية قد بلغت 65٪، وهي تسير حسب الجدول المخطط لها. وقالت الشركة في بيان صحافي إن فترة تنفيذ المشروع يمتد 21 شهرا، حيث تم توقيع العقد مع مركز الكويت الصناعي لتنفيذ وانجاز الاعمال المدنية كما تم سابقا اعتماد المعدات مع احدى اكبر الشركات العالمية المتخصصة في صناعة وتوريد وتركيب المعدات الخاصة بأعمال الذبح واعمال معالجة المواد الصلبة والهواء والماء حسب اعلى المعايير والمواصفات والشروط العامة الخاصة بالجهات الحكومية ذات الصلة كالبلدية والهيئة العامة للبيئة.

وفي هذا الاطار، قال الرئيس التنفيذي للشركة م.اسامة بودي إنه التزاما من شركة نقل وتجارة المواشي لتقديم افضل الخدمات والمنتجات وفق اعلى معايير ومواصفات الجودة الحلال، نفتخر اليوم بتقديم هذا المشروع المتميز والذي يعد رافدا جديدا لتدعيم ارباح الشركة وتطوير اعمالها بما يحقق طموحات المساهمين. وافاد بودي بأن هذا المسلخ يعتبر نقلة نوعية في الكويت والمنطقة، من ناحية الكفاءة والجودة والنظافة، وسيعتبر داعما رئيسيا للتخفيف من الاعباء والضغط على المسالخ الاخرى خاصة خلال المواسم، ومن ناحية اخرى سيوفر هذا المشروع فرصا وظيفية متنوعة للكوادر الكويتية الادارية والفنية والمتخصصة.

ويقع المسلخ الذي يعد الأكبر من حيث المباني والطاقة الانتاجية في الكويت بمساحة 94 ألف متر مربع، في منطقة الري، وهو مؤلف من مبنى رئيسي ومكاتب ادارية ومحلات تجارية وسوق مركزي ومطعم ومقهى ومطبخ للولائم، كما يحتوي على سوق الماشية وساحة المزادات المغطاة وجواخير ومحاصير وحظائر مغطاة للماشية بكافة انواعها، واماكن مخصصة للتحميل والتنزيل، ومخازن وثلاجات، ومواقف تسع 400 سيارة، ومسجد يسع 400 مصل، الى جانب المرافق المتعددة الاخرى المساندة للمشروع، وله عدة مداخل ومخارج لتحقيق الانسيابية في الدخول والخروج من والى المسلخ ومرافقه.

والقاعة الرئيسية للجمهور التي تعتبر الاكبر في الكويت بمساحة 2500 متر مربع، توفر جوا ملائما للجمهور، ولجميع افراد العائلة، كما يضم صالة رئيسية للذبح طاقتها الاستيعابية تصل الى 6400 رأس في الوردية الواحدة بإجمالي 18 ألف رأس من الاغنام والابقار والجمال في اليوم الواحد، كما يحتوي المشروع محطة متخصصة لمعالجة الهواء والمياه بأحدث التقنيات العالمية لايجاد مسلخ خال من الروائح بنسبة 99,9٪، كما يحتوي على محطات لمعالجة مخلفات الذبح وتجميع الجلود ومعالجة المواد الصلبة والسائلة، وتعمل جميعها وفق احدث التقنيات والمواصفات العالمية.

الحكومة وفرت أقل من 3 آلاف وظيفة للمدنيين الجدد بالربع الأول

«الوطني»: توظيف الكويتيين الأقل منذ 3 سنوات

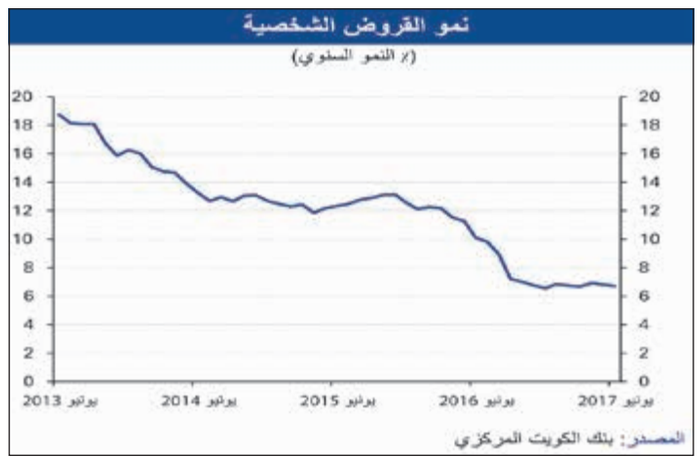

قال تقرير بنك الكويت الوطني ان قطاع المستهلك في الكويت بدأ بالاستقرار والتعافي في 2017 بعد أن سجل تراجعا ملحوظا في العام 2016 بسبب تراجع أسعار النفط بالإضافة إلى بعض التغيرات المالية.

وعلى الرغم من هذا الاستقرار والتعافي النسبي في الإنفاق باستخدام البطاقات الائتمانية إلا أن أغلب مؤشرات المستهلك لا تزال تشير إلى ضعف ملحوظ في 2017 وعند مستويات أقل بكثير من النمو الذي حققته في الأعوام السابقة.

في المقابل، لايزال نمو التوظيف يشكل مصدر دعم قوي للقطاع، وذلك بالرغم من اعتدال وتيرة التوظيف الحكومية.

وبدأت وتيرة توظيف الكويتيين بالاعتدال في الربع الأول من العام 2017 بعد أن شهدت استقرارا في الأرباع الماضية، حيث تشير بيانات المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية إلى تراجع معدل الموظفين الكويتيين المدنيين الجدد إلى أقل من 3 آلاف موظف لأول مرة منذ 3 سنوات.

ويأتي هذا التراجع من القطاع الحكومي نظرا لتحسن واستقرار التوظيف في القطاع الخاص والقطاع النفطي، حيث أضاف القطاع الحكومي 8900 وظيفة فقط في السنة المالية 2016ـ2017 متراجعا عن العام الذي سبقه بواقع 17٪. وتراجع التوظيف في القطاع الحكومي إلى 2٪ على أساس سنوي مسجلا أبطأ وتيرة نمو له منذ أكثر من 7 سنوات. في الوقت نفسه، تراجع توظيف غير الكويتيين إلى أقل من 4٪ على أساس سنوي في النصف الأول من 2017 بعد أن ظل مستقرا عند مستوى أعلى من 5٪ لأكثر من عامين.

من المحتمل أن يستمر قطاع المستهلك بالتعافي في العام 2017، وذلك بدعم من القرار الأخير بشأن رفع أسعار الخدمات بمستويات معتدلة وبفعل التعافي البطيء الذي يشهده نشاط سوق العقار بالإضافة إلى التزام الحكومة بترشيد الإنفاق. واستعاد نمو إنفاق المستهلك قوته في الربع الثاني من العام 2017 ولكن لا تزال وتيرته أبطأ مقارنة بالعام 2015. حيث تحسن الإنفاق باستخدام البطاقات الائتمانية وبطاقات السحب الآلي في نقاط البيع إلى 9,1٪ على أساس سنوي خلال الربع الثاني مرتفعا من 4,3٪ على أساس سنوي في الربع الثاني من العام 2016. كما تحسن أيضا نمو إجمالي الإنفاق في الربع الثاني من العام 2017، الذي يشمل السحوبات النقدية من أجهزة السحب الآلي، متسارعا إلى 4,9٪ على أساس سنوي.

وبالرغم من التحسن في قطاع المستهلك، إلا أن السلع المعمرة لم تستقر حتى الآن. فقد شهد سوق السيارات تعثرا ملحوظا تمثل في تراجع المبيعات بنسبة تقدر بنحو 20٪ إلى 25٪ في العام 2016 وبواقع 12٪ في النصف الأول من العام 2017. واستمرت مشتريات السلع المعمرة بالتراجع بشكل ملحوظ وفق مؤشر آراء لثقة المستهلك. فقد ارتفع مؤشر السلع المعمرة الثانوي في يوليو وظل متوسط الثلاثة أشهر متدنيا بنسبة 10٪ على أساس سنوي.

ووفقا للتقرير، شهدت ثقة المستهلك تحسنا ثابتا ولكن بوتيرة بطيئة خلال الإثني عشر شهرا الماضية. فبالرغم من تراجعها في بداية العام إلا أن مؤشر آراء قد ظل عند مستوى أعلى من 100 نقطة وذلك منذ مايو من العام 2017، وارتفع إلى 106 نقاط في يوليو. فقد شهد المؤشر وتيرة تراجع استمرت أربع سنوات ليهبط أكثر في العام 2016 بعد أن قامت الحكومة برفع أسعار النفط. وبالرغم من التحسن في العام 2017 إلا أن متوسط الإثني عشر شهرا لا يزال متدنيا بنسبة 6٪ على أساس سنوي.

ويبدو أن التحسن البطيء في ثقة المستهلك قد ساهم في دعم استقرار نمو القروض الشخصية في 2017 بعد أن سجل تباطؤا في العام 2016. وبلغ نمو التسهيلات الشخصية باستثناء الائتمان الممنوح لشراء الأوراق المالية 6,8٪ على أساس سنوي في المتوسط وذلك خلال النصف الأول من العام 2017 مقارنة بمتوسط النصف الأول من 2016 البالغ 11,8٪. وارتفعت الزيادة الشهرية لهذه القروض إلى 59 مليون دينار حتى الآن في العام 2017 مقارنة بالنصف الأول من العام 2016 حينما بلغت 54 مليون دينار.

8900 وظيفة جديدة في القطاع الحكومي في 2016ـ2017 بتراجع 17٪

2 ٪ تراجع التوظيف في القطاع الحكومي مسجلاً أبطأ نمو منذ 7 سنوات

الكويتيون متمسكون بعقاراتهم في لبنان

كونا: على الرغم مما شهده لبنان من اضطرابات سياسية وأمنية طوال السنوات الأخيرة فإن الكويتيين لا يزالون متمسكين بممتلكاتهم وعلاقاتهم في لبنان ووقفوا الى جانبه في احلك الظروف ولا يزالون.

وقد تكون قرى الاصطياف في جبل لبنان أكبر دليل على ذلك فهذه القرى التي تتوزع على منطقتي عاليه وبعبدا معروف عنها انها مناطق تمركز الكويتيين في لبنان منذ عقود ولا تزال وهي ساهمت بشكل كبير في ترسيخ العلاقة الخاصة بين الكويت ولبنان وهي علاقة تتسم بالمودة وتشتهر باستقرارها في مختلف مراحل التقلبات السياسية والاقتصادية والأمنية التي شهدها لبنان.

ويبدو هذا الإقبال الكويتي الكبير منذ ذلك الزمن جليا في الإحصاءات، حيث تشير تقارير المديرية العامة للشؤون العقارية في وزارة المالية الى ان أكثر منطقة يتركز فيها المالكون غير اللبنانيين هي العاصمة بيروت وهذا طبيعي في أي بلد، حيث يبلغ عددهم الإجمالي 16174 مالكا تليها منطقة عالية بواقع 11390 مالكا ثم بعبدا بـ 11065 مالكا والمتن 9975 مالكا وهي مناطق تمركز الكويتيين.

وفي هذا السياق، قال خبير العقارات الكويتي خالد الدعيج الذي يتولى الإشراف على عدد كبير من العقارات الكويتية المبنية والجاري بناؤها في قرى وبلدات الاصطياف بجبل لبنان «ان الكويتيين متمسكون بلبنان ولا يتخلون عن ممتلكاتهم فيه وارتباطهم به».

وأضاف الدعيج: «قد يقدم الكويتيون على البيع في حالة الرغبة بتغيير عقاراتهم لامتلاك أخرى لها أفضلية او بداعي تغيير منطقة الإقامة بما يناسب العائلة ورغباتها فقط وليس لسبب آخر». ولفت الى التواجد الكبير للكويتيين في قرى الاصطياف كمالكين منذ عقود طويلة وهو ما تدعمه الأرقام حيث إن هناك في بلدة قرنايل نحو 4 آلاف كويتي وفي قرية فالوغا أكثر من ألفين في حين يشكل الكويتيون في بحمدون المحطة نحو 70٪ من عدد المالكين وينسحب هذا التواجد الكبير في بلدات بحمدون الضيعة وحمانا والقلعة والشبانية وصوفر ومجدلبعنا والمنصورية وبطلون وقبيع والعبادية.

وأشار الدعيج الى ان العديد من المشاريع قيد التنفيذ وأخرى جاهزة للمباشرة بتنفيذها إلا ان أصحابها ينتظرون وضوح الصورة في المنطقة ككل للشروع بتحريكها وتفعيل العمل فيها.

وبدوره، أكد رئيس بلدية صوفر كمال شيا تمسك الكويتيين بأملاكهم في البلدة قائلا: «ان بعضهم طلب من البلدية تنفيذ بعض أعمال الإضاءة حول منازلهم ومنهم من يقوم بإجراءات ترميمها».